إشكالية المواءمة بين متطلبات الأمن الصحي والحفاظ على التنمية في سياسات مواجهة جائحة كورونا في الجزائر

The problematic of reconciling the requirements of health security and maintaining development in light of the policies to confront the Corona pandemic in Algeria

د.سمير حمياز

جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس، (الجزائر)

s.hamiaz@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2022/04/24 تاريخ القبول للنشر: 2022/11/11 تاريخ النشر: 2023/02/01

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية إشكالية الموائمة بين متطلبات الأمن الصحي والحفاظ على التنمية في ظل سياسات مواجهة جائحة كورونا، من خلال الإشكالية التالية: إلى أي مدى نجحت سياسات وتدابير مواجهة جائحة كورونا في الجزائر في تحقيق التوازن والمواءمة المطلوبة بين مقتضيات الأمن الصحي ورهان الحفاظ على التنمية؟، وقد توصلت الورقة البحثية إلى أن الخيار الأنسب في التعامل مع جائحة كورونا في الجزائر هو ذلك الخيار الذي يحفظ الأمن الصحي ولكن دونما الإضرار بالوضع الاقتصادي والتنموي للبلاد، وهذا لن يتأتى إلا بتحقيق المواءمة المطلوبة بين الأمن الصحي والحفاظ على التنمية.

الكلمات المفتاحية: *الأمن الصحي، جائحة كورونا، التنمية، الأوبئة، الجزائر.*

Abstract:

This research paper addresses the problem of reconciling the requirements of health security and maintaining development in light of the policies to confront the Corona pandemic, through the following problem: To what extent have the policies and measures to confront the Corona pandemic succeed in achieving the required balance between the requirements of health security and the bet to preserve development? The research paper concluded that the most appropriate option in dealing with the Corona pandemic in Algeria is the option that preserves health security, but without harming the economic and developmental situation of the country, and this will only come about achieving the required reconciliation between health security and the preservation of development

key words: *health security, corona pandemic, development, epidemics, Algeria.*

1.مقدمة:

شكلت جائحة كورونا (كوفيد 19)، إحدى الأزمات الصحية التي أثرت بشكل عميق على الأمن الإنساني وعلى الصحة العالمية على حد سواء، ورغم أن فيروس كورونا ظهر في مدينة ووهان الصينية في أواخر سنة 2019، إلا أنه سرعان ما تحول إلى جائحة عالمية بإعلان منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 بأن الوباء تحول إلى جائحة عالمية تهدد العالم بأكمله.

وبالنظر إلى التداعيات الخطيرة والمتعددة التي أفرزتها جائحة كورونا وعلى جميع المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية..، سارعت مختلف دول العالم إلى تكثيف الجهود قصد مواجهة هذه الجائحة، وما تفرزه من تداعيات خطيرة على الأمن الإنساني والصحة العالمية.

وتعد الجزائر واحدة من الدول التي تأثرت بتبعات جائحة كورونا، الأمر الذي دفعها إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات والتدابير الاحترازية والوقائية من أجل مواجهة الجائحة، والحد من تأثيراتها التي ألحقت الضرر بكل القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والإنسانية ...الخ.

بيد أن هذه السياسات والإجراءات المتخذة لمواجهة الجائحة ولتحقيق الأمن الصحي أثرت بشكل واضح على الوضع الاقتصادي وعلى التنمية بصفة عامة، الأمر الذي يفرض على صانع القرار في الجزائر، البحث عن تحقيق نوع من التوازن والتوفيق بين متطلبات الأمن الصحي وضرورات الحفاظ على التنمية. ومن هنا، تأتي هذه الورقة البحثية لمعالجة هذه المعضلة، من خلال محاولة الإجابة عن التساؤل التالي: **إلى أي مدى نجحت سياسات وتدابير مواجهة جائحة كورونا في الجزائر في تحقيق التوازن والمواءمة المطلوبة بين مقتضيات الأمن الصحي ورهان الحفاظ على التنمية؟.**

سعيا للإجابة عن الإشكالية تحاول الورقة البحثية اختبار **الفرضية التالية: الفعالية في التعامل مع جائحة كورونا تقتضي تحقيق نوع المواءمة بين الأمن الصحي والحفاظ على التنمية.**

لمعالجة موضوع الدراسة، تم الاستعانة بالمنهج **الوصفي التحليلي**، باعتباره يساعد ليس فقط على توصيف الوضع الصحي في الجزائر في ظل انتشار جائحة كورونا، وإنما أيضا لتحليل السياسات والإجراءات المتخذة لمواجهة الجائحة وما أفرزته من تداعيات على الوضع التنموي للبلاد. بالإضافة إلى **منهج دراسة الحالة**، كون موضوع الدراسة، يركز أساسا على حالة الجزائر.

للإحاطة بالجوانب المختلفة لموضوع الدراسة، تم تقسيم الورقة البحثية إلى هيكلة منهجية تتضمن المحاور التالية:

- **المحور الأول:** الإطار النظري: بحث في المفاهيم المحورية للدراسة.
- **المحور الثاني:** سياسات الأمن الصحي في ظل جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية.
- **المحور الثالث:** نحو البحث عن التوازن والمواءمة بين متطلبات الأمن الصحي ورهان الحفاظ على التنمية في الجزائر.

2. الإطار النظري: بحث في المفاهيم المحورية للدراسة

1.2 الأمن الصحي:

يشكل الأمن الصحي أحد المواضيع الحيوية في السياسات العامة للدول، وقد حظي الأمن الصحي باهتمام واسع النطاق، وقدمت العديد من التعاريف بشأنه. ولذلك هناك من ذهب لتعريف الأمن الصحي على أنه مجموع الخطط والاستراتيجيات الموجهة لحماية المجتمع من التهديدات الصحية كالأمراض المعدية، والأوبئة، أي توفير الرعاية الصحية اللازمة للأفراد من حيث الكشف، التشخيص، لمعالجة، المتابعة والدواء، ويجب أن تكون الرعاية الصحية المتوفرة بجودة عالية في المكان والزمان لمحددين. كما يعرف الأمن الصحي على أنه توفير الحماية للمجتمع من كل الأمراض الناشئة والأوبئة.

وقد ذهبت منظمة الصحة العالمية إلى تعريف الأمن الصحي على أنه "مجمل الأنشطة اللازمة المعدة بشكل مخطط له أو بشكل استباقي والموجهة للحد من الخروقات والتهديدات التي تشكل خطرا على الصحة العامة للسكان في مختلف المناطق وعبر مختلف الحدود"(بن قيطة، 2016، ص ص48-49). أما تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة فقد عرفه بأنه "حماية الأفراد من الأمراض"(قوجيلي، 2012، ص52).

ومن أجل تحقيق الأمن الصحي الذي يعد مكونا هاما للأمن الإنساني، لابد من وجود نظام صحي فعال يقوم على التعاون والتنسيق بين فريق الرعاية الصحية والمؤسسات الصحية، مع ضرورة وجود إجراءات تنظم عمل فريق الرعاية الصحية، توفير التمويل اللازم بما يضمن توفير خدمات الرعاية الصحية بالكم والكيف المناسبين.

2.2 جائحة كورونا:

تمثل الأمراض المعدية نوعا جديدا من التهديدات و المشاكل الأمنية ذلك أنها ذات طاب عبر وطني، فالأمراض والأوبئة تعبر الحدود الدولية دونما احترام لسيادة الدول و حدودها. وتعد جائحة كورونا أحد هذه التهديدات العالمية العابرة للحدود. وقد تفشّى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية في أوائل شهر ديسمبر عام 2019. وأعلنت منظمة الصحة العالمية رسميًا في 30 يناير أن تفشي الفيروس يُشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي(البلي، 2021، ص391).

وتعرف جائحة كورونا (كوفيد-19)، على أنها عبارة عن فصيلة كبيرة من الفيروستات، قد تتسبب في مرض الحيوان و الإنسان على حد سواء، ويصيب هذا المرض الجهاز التنفسي ظاهريا، وتتراوح حدتها من نزلت البرد إلى الأمراض الأشد فتكا، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة السارس(البلي، 2021، ص391).

3.2 التنمية:

لقد أشار الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1996، بعنوان "إعلان الحق في التنمية" إلى تعريف التنمية على "أنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف

التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها."(المصري، 2000، ص94).

كما يمكن تعريف التنمية على أنها عملية انتقال من حالة تخلف اقتصادي، اجتماعي، سياسي إلى حالة تقدم، أي أنها مجمل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنظيمية التي تسمح بتحسين مستوى معيشة الأفراد ونوعية الخدمات المقدمة لهم.

وتجدر الاشارة ، أن **ثمة فرقا جوهريا بين مفهوم النمو والتنمية**، كون الأول **ذو طابع كمي** في حين تعبر التنمية عن تغييرات نوعية تمس جميع القطاعات بكيفية منسجمة بحيث تساهم في تحسين معيشة الأفراد والخدمات المقدمة لهم.

ولذلك، فالتنمية شيء أكثر تعقيداً وشمولاً وعقلانية وعدالة من النمو.. فالنمو يكاد يقتصر على الجانب الاقتصادي الذي يقاس عادة بمعدل النمو السنوي للناتج المحلي أو الدخل القومي، وهو قد يتم لصالح فئة قليلة من أفراد المجتمع، أو يتم دون اعتبار لما يحدثه من تدمير للبيئة. أما التنمية فلا تعني مجرد زيادة الدخل القومي، بل تعني أيضاً (من ضمن ما تعنيه) العدالة في توزيع الدخل، وإشباع حاجات الأغلبية الفقيرة في المجتمع، مع الحفاظ على التوازن البيئي والاستقلالية الوطنية الحقيقية (حسين، 1984، ص ص108-109).

3. سياسات الأمن الصحي في ظل جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية

1.3 سياسات الأمن الصحي في ظل جائحة كورونا في الجزائر:

كغيرها من دول العالم، اتخذت الجزائر حزمة من الإجراءات والتدابير الاحترازية والوقائية لمواجهة جائحة كوورونا والحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إبراز أهم هذه التدابير في العناصر التالية:

- **الحجر الصحي وإجلاء المواطنين من الخارج:**

تعتبر الجزائر في طليعة الدول التي عملت على إجلاء مواطنيها في الخارج، وفي هذا الإطار أجلت الجزائر في 2 فيفري 2020 حوالي 48 شخص من الصين، عبر طائرة خاصة، حيث تم وضعهم في حجر صحي لمدة 14 يوما، علاوة على ذلك عملت الحكومة الجزائرية على إجلاء المواطنين العالقين في الكثير من العواصم الأوروبية (سيد أعمر، بللعلما، 2020، ص150).

كما اتخذت الجزائر في إطار سياسات مواجهة جائحة كورونا إجراءات لفرض حجر صحي على ولاية البليدة لعشرة أيام، ومع تفشي الوباء في الكثير من الولايات تم تعميم وتوسيع الحجر الصحي ليضم الكثير من ولايات البلاد، قصد احتواء الوباء وكسر وتيرة انتشاره.

إضافة إلى ما سبق، تم تخصيص مبالغ مالية لاقتناء الأجهزة اللازمة لمواجهة الجائحة، بالإضافة إلى اتخاذ اجراءات اقتصادية واجتماعية للحد من آثار الجائحة (سيد أعمر، بللعلما، 2020، ص150).

❖ **تأجيل عطل مستخدمي الصحة بالمستشفيات وإلغاء التجمعات:**

لقد أجلت وزارة الصحة، منح العطل لجميع مستخدمي قطاع الصحة، بما فيهم الذين يشتغلون في إطار عقود الإدماج المهني، ووجهت وزارة الصحة تعليمة إلى مديري الصحة الولائيين ومديري المراكز الاستشفائية لتعليق كل العطل الخاصة بالعاملين على مستوى المستشفيات والمراكز الصحية عبر الوطن.

وفي السياق ذاته، أمر رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في 12 مارس2020، بتقديم العطلة الربيعية وإغلاق جميع المدارس إذ شمل هذا الأمر (التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، الجامعات، مراكز التكوين المهني، الزوايا والمدارس القرآنية، أقسام محو الأمية...الخ) (سيد أعمر، بللعلما، 2020، ص150).

❖ **تسريح نصف العمال:**

لقد أصدر الاجتماع التكميلي لجلسة العمل بخصوص تفشي فيروس كورونا في البلاد في 17 مارس2020، عددا من القرارات وتطبيق العزل على حالات الإصابة سواء كانت مشبوهة أو مؤكدة، ومنها:

- تسريح نصف من الموظفين والاحتفاظ فقط بمستخدمي المصالح الحيوية الضرورية مع الاحتفاظ برواتبهم.
- تسريح النساء العاملات اللواتي لهن أطفال صغار (البلي، 2021، ص40).

❖ **غلق المحلات التجارية ومكافحة المضاربة:**

أصدر المجتمعون برئاسة الجمهورية بتاريخ 17 مارس 2020 ، في إطار في الاجتماع التكميلي لجلسة العمل بخصوص تفشي فيروس كورونا في البلاد القرارات التالية:

- غلق المقاهي والمطاعم في المدن الكبرى بصفة مؤقتة، إبتداء من يوم الأحد 22 مارس 2020 على الساعة الواحدة صباحا إلى غاية 4 أبريل 2020 ويمكن رفعها أو تمديدها إذا اقتضت الضرورة.
- ضبط السوق لمحاربة الندرة بتوفير جميع المواد الغذائية الضرورية.
- تكليف وزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارتي التجارة والفلاحة والتنمية الريفية بتعقب المضاربين واتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم بما فيها تشميع مستودعاتهم ومتاجرهم، والتشهير بهم في وسائل الإعلام وتقديمهم للعدالة.

كما قرر رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في 23 مارس 2020 إثر انعقاد اجتماع المجلس الأعلى للأمن بجملة من الإجراءات الجديدة وتكملة للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 وهي:

- غلق كل المقاهي والمطاعم والمحلات، باستثناء محلات المواد الغذائية.
- غلق قاعات الحفلات والاحتفالات والأعراس العائلية وغيرها.

- يتعين احترام مسافة الأمان الإجبارية على الأقل 1 متر بين الأشخاص في كافة المؤسسات والفضاءات التي تستقبل الجماهير، بحيث يقع على عاتق الإدارات المعنية الحرص على احترام هذه المسافة واللجوء إلى القوى العمومية إن اقتضى الأمر (حروري، 2012، ص ص571-572).

❖ **تعليق الرحلات الجوية:**

اتفقت الجزائر والمغرب في 12 مارس 2020 بعد التشاور على وقف الرحلات الجوية بين البلدين مُؤقتًا كإجراء وقائي حسب بيان رئاسة الجمهورية الجزائرية. وفي السياق ذاته قررت الخطوط الجوية الجزائرية في 13 مارس 2020 إلغاء الرحلات من وإلى فرنسا، وكذا تعليق دائم للرحلات من وإلى إسبانيا إلى غاية 4 أبريل 2020 .

كما أمر الوزير الأول الجزائري عبد العزيز جراد، في 15 مارس2020 ، بعد التشاور مع نظيره الفرنسي إدوارد فيليب، بوقف مؤقت لجميع الرحلات الجوية والبحرية بين الجزائر وفرنسا ابتداءً من 15 مارس 2020 .

وفي السياق ذاته، أصدر المجتمعون بالرئاسة في إطار الحد من انتشار الوباء في 17 مارس 2020، في إطار اجتماع تكميلي لجلسة العمل بخصوص تفشي فيروس كورونا في البلاد، عددا من القرارات وتطبيق العزل على حالات الإصابة سواء كانت مشبوهة أو مؤكدة، ومنها وقف جميع وسائل النقل الجماعي العمومية والخاصة داخل المدن وبين الولايات وكذلك حركة القطارات.

علاوة علا ذلك، قرر رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون إثر انعقاد اجتماع المجلس الأعلى للأمن في 23 مارس 2020 جملة من الإجراءات الجديدة وتكملة للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 ومنها منع تنقل سيارات الأجرة عبر كافة التراب الوطني.

ويضاف إلى ما سبق، تخصيص علاوة استثنائية لفائدة المجندين، فضلا عن استحداث هياكل ومؤسسات صحية جديدة، وكذا منح مساعدة مالية لفائدة المتضررين من جائحة كورونا، بالإضافة إلى استحداث منظومة بحثية للقيام بالبحث، سواء تعلق بالنصوص التشريعية، أو تهيئة الهياكل والوسائل من مراكز بحث، ومخابر بحث. فضلا عن محاولة ربط منتجات البحث العلمي بالواقع المعاش من خلال ربط حاضنات الأعمال بالمؤسسات، مع الأخذ بعين الاعتبار كل من التكوين البيداغوجي والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى انفتاح الجامعة الجزائرية على الخارج والاستفادة من خبرة علماءها خدمة للتنمية الصحية، وفي المقابل يبقى البرنامج الوطني للبحث العلمي فرصة للجزائر لمواجهة الأمراض الناشئة في المستقبل، والتصدي لها ومحاولة التخفيف من حدتها (سيد أعمر، بللعلما، 2020، ص152).

2.3 التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا

أسهمت جائحة كورونا في إفراز تداعيات خطيرة على الاقتصاد الجزائري، إذ أثرت الجائحة بشكل مباشر على قطاعات حيوية في الاقتصاد الوطني كقطاع السياحة والطيران علاوة على توقف الكثير

الأنشطة التجارية، وارتفاع معدل البطالة وكذا ارتفاع عجز الميزانية، الأمر الذي أدى إلى أفراز تبعات خطيرة وبخاصة على الطبقات الهشة في المجتمع، كما أثرت الجائحة بشكل واضح على قطاع الطاقة الذي يعد ركيزة أساسية للإقتصاد الوطني.

يتوقع الخبراء انخفاضًا في النمو بأكثر من 5٪ في 2020 في الجزائر، حيث انخفضت عائدات المحروقات حتى نهاية فبراير 2020 والمتوقعة عند 6 مليارات دولار بواحد مليار دولار لتستقر عند 5 مليارات دولار، ويرجع ذلك أساسًا إلى تأثير جائحة كورونا على سوق النفط العالمي.

تمثل عائدات المحروقات 90٪ من إيرادات الدولة الجزائرية. وعند 30 دولاراً للبرميل تصبح 80٪ من الآبار الجزائرية غير مربحة، ووفقًا لأحدث التقديرات من أوبك والوكالة الدولية للطاقة، من المرجح أن تنخفض مداخيل الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي بنسبة 50٪ إلى 85٪ إذا استمرت الأزمة الاقتصادية العالمية في سياق انتشار جائحة كورونا .

أما على الصعيد التجاري، فمنذ بداية الوباء في الصين، تكبدت شركات الاستيراد والتصدير والتوزيع الجزائرية خسائر فادحة بسبب اعتمادها على الواردات من الصين بـ 25٪ من إجمالي واردات الجزائر أي 8 مليارات دولار. والقطاعات الأكثر تضررا كانت البناء والأشغال العمومية.

وبدورها أعلنت الشركة الجزائرية للمعارض والصادرات (Safex) عن تأجيل جميع المعارض والفعاليات المقررة لشهري مارس وأبريل 2020، وهو معرض البيئة والطاقة المتجددة الدولي، والمعرض الدولي للزيتون وزيت الزيتون ومشتقات الزيتون، والمعرض الدولي لتقنيات المصاعد والسلالم المتحركة "Lift Expo"، والألعاب الكوميدية المغاربية، ومعرض الجزائر الدولي للسياحة، ومعرض باتيماتيك "Batimatec" للفاعلين في مجال المركبات الصناعية.

علاوة على ما سبق، فقد شهدت الجزائر ارتفاع أسعار الخضار و المواد الغذائية بشكل حاد كما عرفت المحال التجارية نقصا في بعض المواد الغذائية خاصة السميد. وبعد التوجيهات التي تلقتها مصالح الدرك الوطني والشرطة وفرق مراقبة الجودة وقمع الغش من السلطات العليا، قامت بتكثيف حملاتها ضد المضاربين والمحتكرين في كامل الولايات، وتمكنت من حجز مآت الأطنان من المواد التي كانت تشهد ندرة في الأسواق والمحلات التجارية (البلي، 2021، ص ص 400-401).

4. نحو البحث عن التوازن والمواءمة بين متطلبات الأمن الصحي ورهان الحفاظ على التنمية في الجزائر

تعتبر مسألة البحث عن التوازن والتوفيق بين متطلبات الأمن الصحي وضرورات الحفاظ على التنمية رهان أساسي لدى صانع القرار في الجزائر، ذلك أن المبالغة في التطبيق الصارم لإجراءات وتدابير مواجهة جائحة كورونا من شأنه إلحاق أضرار كبيرة بالاقتصاد الوطني وبالوضع التنموي للبلاد بصفة عامة.

ومن جهة أخرى، فإن الحرص الشديد على تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي دون الأخذ في الاعتبار متطلبات الأمن الصحي، قد يفضي إلى تفشي جائحة كورونا وعلى نطاق واسع على المستوى الوطني، مما يعرض المنظومة الصحية لخطر الانهيار.

ولذلك، فإن الخيار الأكثر عقلانية ورشادة في التعاطي مع جائحة كورونا، يكمن في الأساس في البحث عن نوع من التوازن والمواءمة المطلوبة بين الأمن الصحي والحفاظ على استمرار وتماسك الوضع الاقتصادي والتنموي العام للبلاد.

بالرغم من أن الجزائر اتخذت إجراءات صارمة لمواجهة جائحة كورونا تمثلت أساسات في سياسات الحجر الصحي، غلق الأنشطة التجارية، وتعليق الرحلات الجوية وغلق الحدود...، إلا أن صانع القرار في الجزائر اهتدى إلى البحث عن التوازن والتوفيق المطلوب بين الأمن الصحي ورهان الحفاظ على التنمية، وذلك بإعادة الفتح التدريجي للمحلات والأنشطة التجارية مما أدى إلى إعادة الروح للحياة الاقتصادية للبلاد.

وقد اتخذت الحكومة الجزائرية العديد من الإجراءات، ومن ذلك:

- **وضع خارطة طريق لرفع الحجر:** حيث حدد الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، في 4 يونيو2020 خارطة طريق لرفع الحجر، بصفة تدريجية ومرنة في آن واحد على مرحلتين تبدأ المرحلة الأولى يوم 7 جوان والثانية يوم 14 من الشهر نفسه، أعطيت فيها الأولوية لعدد من الأنشطة وفق أثرها الاقتصادي والاجتماعي وخطر انتقال عدوى (كوفيد 19) ، وتتضمن علاوة على إعداد دليل للقواعد الصحية التي يتعين الامتثال لها، بالنسبة لكل قطاع و/أو نشاط، على وضع نظام معزز للمراقبة الصحية يقوم على أساس إستراتيجية للكشف المبكر والمدعم بفحص استهدافي.
- **توسيع قطاعات النشاط وفتح المحلات التجارية:** أصدر الوزير الأول، **عبد العزيز جراد، في 25 أفريل 2020**، تعليمة إلى الدوائر الوزارية المعنية، وكذا إلى ولاة الجمهورية من أجل توسيع قطاعات النشاط وفتح المحلات التجارية (سيد أعمر، بللعلما، 2020، ص153).
- **إعلان استئناف النشاطات الاقتصادية والتجارية و الخدماتية:** حيث سيتم في البداية، تطبيق هذا المخطط تدريجيا على مرحلتين:
  - **المرحلة الأولى** التي ستنطلق يوم الأحد 07 جوان 2020 تمس استئناف النشاط على مستوى قطاع البناء والأشغال العمومية والري، واستئناف النشاط التجاري والخدماتي.
  - **المرحلة الثانية** التي ستنطلق ابتداء 14 جوان 2020. تخص أنشطة أخرى سيتم فرزها وتحديدها من قبل السلطات العمومية وفق تطور الوضعية الصحية وسلوك المرتفقين. وسيتعلق الأمر خصوصا ببعض نشاطات النقل بسيارات الأجرة وكذا المطاعم ومحلات بيع المشروبات.

في الحقيقة أن هذه الإجراءات المتخذة تحظى بأهمية بالغة ليس فقط لأنها أعادت الروح للوضع الاقتصادي والتنموي، وإنما أيضا كون الإجراءات الصارمة لمواجهة جائحة كورونا ألحقت أضرار كبيرة بالاقتصاد الوطني، كما أنها مست بشكل كبير الطبقات الاجتماعية الهشة، الأمر الذي قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية تضاف إلى الأزمة الصحية التي تواجهها البلاد.

5-الخاتمة:

لقد حاولت هذه الورقة، البحث في إشكالية المواءمة بين متطلبات الأمن الصحي والحفاظ على التنمية في ظل سياسات مواجهة جائحة كورونا في الجزائر، وقد توصل البحث إلى أن الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة جائحة كورونا إفرزت تداعيات خطيرة على الاقتصاد الوطني حيث طالت هذه التبعات جميع القطاعات، الصناعي، التجاري والخدماتي..، كما أدت جائحة كورونا إلى تراجع مداخيل قطاع الطاقة ، واتفاع عجز الميزانية، بالإضافة إلى الحاق أضرار كبيرة بفئات المجتمع وبخاصة الطبقات الهشة.

وفي الأخير خلصت الورقة إلى أن الخيار الأنسب في التعامل مع جائحة كورونا في الجزائر هو ذلك الخيار الذي يحفظ الأمن الصحي ولكن دونما الإضرار بالوضع الاقتصادي والتنموي للبلاد، وهذا لن يتأتى إلا بتحقيق المواءمة المطلوبة بين الأمن الصحي والحفاظ على التنمية.

6- قائمة المراجع:

1-بن قيطة مراد، بن جديد وعبد الحق،(2016)، "الأمن الصحي في عالم من دون حدود: هواجس متنامية مضامين متباينة"، **مجلة أفاق للعلوم**، مجلد 1.

2-حروري سهام، (2021)، "الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة جائحة كورونا"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 5 ، العدد 2.

3-حسين عادل وآخرون، (1984)، **التنمية العربية.. الو اقع الراهن والمستقبل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

4-سيد أعمر زهرة، بللعما أسماء، (2020)، "قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر-الآثار والاجراءات"، **مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال**، المجلد 4، العدد2.

5-قوجيلي سيد أحمد، (2012)، "تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي"، **مجلة دراسات استر اتيجية**، العدد 169.

6-مسعود البلي، (2021)، "الاجراءات القانونية والاحترازية في الجزائر لفعالية الأمن الصحي مستقبلا، جائحة كورونا أنموذجا"، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، العدد1.

7-المصري عبد الوهاب محمود، (2000)، "نظرات في التنمية"، **مجلة الفكر السياسي**، العدد 8.